

نموذج ترخيص

أنا الطالب : وائل نصر الدين عبيد أبو حفيور أُمِنَح الجامعة الأردنية
و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و
/ أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو
غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

(أفقد علم مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية
كتاب "الاستبصار" نموذجاً)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية
أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأُمِنَح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما
رخصته لها.

اسم الطالب: وائل أبو حفيور

التوقيع: وائل أبو حفيور

التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٢

نقد علم مُخْتَلَفِ الحديث عند الشيعة الإمامية
كتاب "الاستبصار" أنموذجاً.

إعداد
وائل نصر الدين عيدو أبو طيفور

المشرف
الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث.

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آذار، 2017م



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (نقد علم مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية
كتاب "الاستبصار" أنموذجاً) وأجيزت بتاريخ 2017/3/9م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

الدكتور: باسم الجوابرة مشرفاً
أستاذ دكتور / الحديث الشريف

.....

الدكتور: محمد عيد الصاحب عضواً
أستاذ دكتور / الحديث الشريف

.....

الدكتور: عبد ربه أبو صعيلىك عضواً
أستاذ مشارك / الحديث الشريف

.....

الدكتور: مشهور قطيشات عضواً
أستاذ مشارك / الحديث الشريف (جامعة مؤتة)

تحتّم كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠١٧/٣/٩

.....

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى من كانا سبب وجودي في الدنيا، وبذلاً الغالي والنفيس في تربيّتي، والديّ الكريمين،
رحم الله أبي وأسكنه فسيح جنّانه، وجزى الله أمي كل خير على دعائها المتواصل لي بالنجاح
والتوفيق.

وإلى من سهرت على توفير سبل الراحة لي في دراستي، وتحملت عناء الدراسة، زوجتي
الغالية.

وإلى أولادي الأعزاء، الذين أسأل الله أن يجعلهم فاعلين لأمتهم ودينهم.

وإلى كل من كان عوناً لي في إنجاز عملي، وإلى أصدقائي من طلبة العلم.

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع، سائلاً الله عزّ وجل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله
نافعاً، فإن أحسنت فمن الله، وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

شكر وتقدير

في مثل هذه المرحلة؛ مرحلة الخوض في غمار العلم تطبيقاً عملياً لما تعلمناه، لا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلٌ من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا، فواجب علينا شكرهم ووداعهم، ونخص بجزيل الشكر والعرفان.

كل من أشعل شمعة في دروب عملنا، وكل من وقف على المنابر، وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، إلى الأساتذة الكرام في كلية الشريعة.

وأخص بالشكر الجزيل فضيلة الشيخ الدكتور: باسم الجوابرة، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة فجزاه الله عنا كل خير، وله مني كل التقدير والاحترام.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم، وتوجيه الباحث في رسالته.

ولا أنسى شكر أستاذي الفاضل الدكتور: عبد الكريم الوريكات، الذي أثار لي شعلة هذه الرسالة، من خلال أفكاره النيرة في محاضرات مادة (الحديث والفرق الإسلامية).

وكذا أشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل، من طلبة علم، فجزاهم الله خيراً.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله زاداً يستتير به طلبة العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
10	الفصل التمهيدي: مقدمات في علم مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.
11	أولاً — أقسام الخبر عند الشيعة الإمامية.
15	ثانياً: تعريف مختلف الحديث.
19	ثالثاً — نشأة مختلف الحديث وتطوره عند الشيعة الإمامية.
24	رابعاً — الآثار الواردة في مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.
32	الفصل الأول: أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية.
36	المبحث الأول — أسباب الاختلاف الحقيقي.
36	المطلب الأول — النسخ
45	المطلب الثاني — الاختلاف بسبب الرواية الشاذة.
48	المبحث الثاني — أسباب الاختلاف المتعلقة بالرواية .
48	المطلب الأول — الاختلاف بسبب العموم والخصوص.
54	المطلب الثاني — الاختلاف بسبب المطلق والمقيد.
60	المطلب الثالث — الاختلاف بسبب أداء النقلة.
66	المبحث الثالث — أسباب الاختلاف المتعلقة بأمر خارجي.
66	المطلب الأول — التقيّة.
73	المطلب الثاني — الاختلاف بسبب معارضة الكتاب.
76	المطلب الثالث — تغير الزمان.
79	المطلب الرابع — اختلاف الحديث بتغير المكان.
81	المطلب الخامس — اختلاف الحديث بسبب تغير الظروف والأحوال.

رقم الصفحة	المحتوى
85	المبحث الرابع — أسباب الاختلاف المتعلقة بقرائن التكليف .
85	المطلب الأول — أسباب الاختلاف بسبب قرينة التخفيف.
89	المطلب الثاني: قرينة التخيير.
90	المطلب الثالث — قرينة النهي الإرشادي.
92	المطلب الرابع: الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية.
96	الفصل الثاني : القواعد المتبعة عند الشيعة الإمامية لدفع التعارض بين الأحاديث.
97	المبحث الأول — قاعدة الجمع العرفي.
97	المطلب الأول — تعريف الجمع العرفي.
100	المطلب الثاني — الجمع بين الحديثين المتعارضين.
100	القسم الأول — الجمع بين الحديثين العامين.
103	القسم الثاني — الجمع بين العام والخاص.
109	القسم الثالث — الجمع بين المطلق والمقيد.
116	القسم الرابع — الجمع بين المجمل والمبين.
121	المبحث الثاني — قاعدة الترجيح.
121	المطلب الأول — تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً.
122	المطلب الثاني — وجوه الترجيح.
124	القسم الأول: الترجيح باعتبار الراوي.
128	القسم الثاني — الترجيح باعتبار الرواية.
135	القسم الثالث — الترجيح باعتبار أمور خارجية.
157	المبحث الثالث — قاعدة التعادل .
157	المطلب الأول — تعريف التعادل لغة واصطلاحاً.
158	المطلب الثاني — حكم التعادل عند الشيعة الإمامية.
160	المطلب الثالث — نماذج تطبيقية في التعادل.

رقم الصفحة	المحتوى
168	الفصل الثالث – نقد منهج الشيخ الطوسي في مختلف الحديث، كتاب " الاستبصار " نموذجاً.
169	المبحث الأول – مقدمات حول كتاب "الاستبصار فيما اختلف من الأخبار" لأبي جعفر الطوسي.
169	المطلب الأول: التعريف بالشيخ الطوسي.
171	المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.
174	المبحث الثاني – منهج الشيخ الطوسي في إعمال قواعد التعارض والاختلاف من خلال كتابه " الاستبصار "
174	المطلب الأول – أسباب الاختلاف عند الشيخ الطوسي، من خلال كتابه " الاستبصار "
175	المطلب الثاني – منهجه العام في مختلف الحديث.
178	المبحث الثالث: نماذج تطبيقية في قواعد دفع التعارض بين الأحاديث من خلال كتاب " الاستبصار ".
178	المطلب الأول – نماذج تطبيقية على قاعدة الجمع.
186	المطلب الثاني: نماذج تطبيقية على قاعدة الترجيح بين الأحاديث.
191	المطلب الثالث: نموذج تطبيقي على قاعدة التعادل.
195	الخاتمة والنتائج
197	التوصيات
198	المصادر والمراجع
212	فهرس من ترجم له في الرسالة
214	فهرس المصطلحات والتعريفات
217	الملخص باللغة الإنجليزية

نقد علم مُخْتَلَفِ الحديث عند الشيعة الإمامية كتاب "الاستبصار" نموذجاً.

إعداد
وائل نصر الدين عيدو أبو طيفور

المشرف
الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة

ملخص

تناولت هذه الدراسة مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية، بينت فيها أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية؛ سواء كانت الأسباب حقيقية، أم كانت أسباباً متعلقة بالرواية، أم بأمر خارجي.

ثم بينت كيفية تطبيق قواعد دفع التعارض بين الأحاديث عند الشيعة الإمامية، وأولها قاعدة الجمع بين الأحاديث، ثم قاعدة الترجيح، ثم التوقف أو التخيير .

ثم عرضت نموذجاً لمختلف الحديث من كتب الشيعة، وهو كتاب " الاستبصار " للطوسي، حيث بينت منهجه في تطبيق قواعد دفع التعارض، ثم عرضت نماذج من كتابه، وناقشتها لمعرفة إن كان طبق قواعد دفع التعارض في أمثلته أم لا؟

وتخللت الدراسة مناقشة مواضيع مهمة؛ كموضوع العصمة، وعدالة الصحابة، والمسح على القدمين، والنقيّة.

وكذلك مناقشة القواعد التي اعتمدتها الشيعة تبعاً لعقيدة الإمامية؛ كالترجيح بمخالفة العامة — أهل السنة —، وتقديم السند الإمامي على غيره، ولو كان الثاني هو الأصح، والنقيّة، وفي النهاية بينت أهم النتائج التي توصلت إليها في الدراسة مع ذكر التوصيات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله عز وجل قد بعث نبينا محمداً ﷺ هداية للعالمين، يستتير الناس بسنته، ويهتدون بهديه، وقد دأب العلماء على الاهتمام بالحديث النبوي الشريف وخدمته، فحفظوه، ودونوا نصوصه، ودرسوا أحوال الرواة والنقل، وبينوا فقه الأحاديث، ووضحوا ناسخه من منسوخه، ومؤتلفه من مختلفه، وبذلوا جهوداً كبيرة في خدمته.

ومن تراث العلماء في خدمة الحديث النبوي علم مختلف الحديث، حيث بدأ العلماء بدراسته كجزئية من علوم الحديث تدخل في كتبه، ثم أخذ الأمر منحىً أوسع حتى استقل هذا العلم عن علم أصول الحديث، وألف فيه العلماء المؤلفات، وتأخر الشيعة الإمامية في الكتابة في علم المختلف، فبدأ فعلياً شيخ الطائفة الشيعية - الطوسي - بجمع الأحاديث المختلفة؛ وذلك بسبب ما حدث من اختلاف حول الروايات الشيعية؛ مما أدى إلى ترك الكثير من الشيعة مذهب التشيع، فألف كتابين - تهذيب الأحكام والاستبصار - في التعارض والاختلاف.

وقد يستشكل القارئ تعارضاً بين الأحاديث - حقيقياً كان أم ظاهرياً -، يستدعي من طلبة العلم الشرعي دفع هذا التعارض بوجه من الوجوه المعتبرة شرعاً، إلا أنه قد يتأثر هذا العلم بأسبابٍ ووجوهٍ ليست أصيلةً فيه إنما هي حاكمةٌ عليه، كما في عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية، ومن هنا كان اختياري لهذا الموضوع؛ لأسلط الضوء على الاختلاف في الحديث عموماً، ثم أخص كتاب "الاستبصار" - للشيخ الطوسي - بالدراسة في فصلٍ مستقلٍ؛ كون صاحبه قد وضعه لرفع الاختلاف بين الأحاديث، وسميت رسالتي الموسومة: (نقد علم مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية كتاب "الاستبصار" نموذجاً)، وجعلتها في فصل تمهيدي، وثلاثة فصولٍ أخرى، ثم جعلت الفصل الثالث مختصاً بدراسة كتاب "الاستبصار" لشيخ الطائفة (الطوسي).

وسيتّم في هذه الأطروحة مناقشة قضايا ومحاور أساسية، فيما يتعلق بمنهجية الشيعة الإمامية، وتوجيهها للأحاديث النبوية، ومن هذه القضايا: التقيّة، وفيها مسألة المسح على القدمين، وقضية مخالفة العامة، وأفضلية السند الإمامي على غيره، والنسخ وفيه مسألة المتعة، وكذلك مسألة العصمة، وعدالة الصحابة، ومسائل الإمامة؛ كمسألة علم الغيب للأئمة الاثني عشرية، وتفضيل الأئمة على الأنبياء، وغيرها من المسائل الهامة.

ولقد سألتني أحد أساتذتي: هل هناك علم مختص عند الشيعة باسم : علم مختلف الحديث؟، وهل هناك فرق بين الشيعة والسنة في منهجية التعامل مع الأحاديث المختلفة؟ وستكون إجابتي بإذن الله مبنوثة في الرسالة عموماً، وواضحة كنتيجة من نتائج هذه الدراسة في النهاية.

وقد اقتضت خطة البحث أن تكون على النحو التالي:

أهمية البحث: تتلخص أهمية البحث فيما يلي:

- يسלט الضوء على علم الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية.
- يقرن بين المادة النظرية في المختلف والتطبيقات الحديثية التي تثير الموضوع،

ونقده والوقوف على حيثياته.

• يبين مدى دقة التطبيقات العملية الموجودة في كتب الشيعة .

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما تعريف مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية ؟ ومتى كانت نشأته؟
- ما الآثار والمرويات التي اعتمد عليها الشيعة في مختلف الحديث؟
- ما أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية ؟
- كيف عالج الشيعة الإمامية التعارض في الأحاديث ؟
- هل اتبع الطوسي في كتابه "الاستبصار" منهجاً محدداً لدفع التعارض ؟

أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في الأمور التالية:

- تعريف مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.
- بيان تاريخ نشأة مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.
- الوقوف على أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية، وبيان أثر الإمامة فيها .
- ترتيب القواعد المتبعة عند الشيعة لدفع التعارض بين الأحاديث.
- دراية مختلف الحديث في كتاب "الاستبصار" للطوسي.

منهجية الدراسة: اتبعت في دراستي هذه عدة مناهج أهمها:

• المنهج التحليلي: ويقوم على تحليل الأحاديث التي وقع بينها التعارض، والنظر في كيفية دفعه.

• المنهج النقدي: وكان بعرض الأحاديث المتعارضة، ونقدها بتقديم الأدلة النقلية والعقلية.

• المنهج الاستدلالي: وكان ببيان الأدلة الشرعية والوقوف عليها من خلال الأحاديث النبوية والاستدلال بها على ضعف كثير من التطبيقات على قواعد دفع التعارض عند الشيعة.

• المنهج الاستقرائي: وكان باستقراء كتاب "الاستبصار" للطوسي، ووصف منهجه في دفع التعارض. الدراسات السابقة:

الكتابة في مختلف الحديث عند الشيعة قليلة؛ مما استدعى جهداً كبيراً في البحث والكتابة؛ للوقوف على واقع علم التعارض والاختلاف في الحديث عند الشيعة، ومما كُتب في هذا المجال:

• كتاب "التعارض"، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي - إمامي -، تحقيق وتعليق: حلمي عبد الرؤوف السنان، مؤسسة انتشارات مدين، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م، فقد قرعَ وفصل موضوع التعارض من الناحية الأصولية الفقهية؛ مما جعل الطابع النظري الخالي من الجوانب التطبيقية الحديثية يغلب عليه، فكان لا بد من عرض الموضوع، من خلال نظرة المحدثين بجوانبه التطبيقية الحديثية.

• كتاب "اختلاف الحديث من محاضرات السيد علي السيستاني" (١٣٩٦هـ) بقلم السيد هاشم الهاشمي، تكلم فيه عن أسباب اختلاف الحديث، فطرح بعض العناوين، مثل: النسخ، والأحكام الولائية، والثبوتية، والتبليغ والكتمان، والوضع في الحديث، إلا أنه لم يتعرض لكل الأسباب، ولم يبين طريقة المحدثين في دفع التعارض بين الأحاديث، وإنما سلك طريقة الفقهاء.

• كتاب "أسباب اختلاف الحديث"، محمد إحساني - إمامي -، بين فيه جانباً من موضوع التعارض، وهو أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة، قسّم الباحث فيه أسباب اختلاف الحديث إلى خمسة أقسام، ثم فرّع منها فروعاً، حتى أوصلها جميعاً إلى ثمانين سبباً، ومن الملاحظ على التفريعات التداخل الواقع بينها؛ ومن ثم يمكن جعلها في تقسيمات أقل، وسنعرض بعض الأسباب في البحث ونناقشها.

• كتاب "مع الاثني عشرية في الأصول والفروع" للدكتور علي بن أحمد علي السالوس، - سني - دار الفضيلة بالرياض، دار الثقافة بقطر، مكتبة دار القرآن بمصر، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، وهو جزء واحد فيه أربعة أقسام، أفرد للتعارض في الحديث مبحثاً متواضعاً، فكان لا بد من التوسع في موضوع التعارض.

• كتاب "الاتجاهات الحديثية عند الشيعة الإمامية" للدكتور أحمد عبد الجبار صنوبر، - سني - وأصله رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية، نوقشت عام (٢٠٠٩ م)، تناول فيها الاتجاهات الحديثية عند الشيعة بطريقة تاريخية منذ عصر الرواية إلى زمننا الحالي، وقد تطرق لموضوع التقيّة في العصر العباسي، وكذلك تطرق في حديثه عن الشيخ الطوسي وموقفه من الروايات والرواة، وإن كان هو يبحث الموضوع من ناحية تاريخية، فإننا سنطرق موضوع التقيّة من جهة حديثه.

الجديد في هذه الدراسة:

من أهم الإضافات التي تبرزها هذه الدراسة:

- الوقوف على المادة النظرية في مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.
- إبراز التطبيقات العملية لموضوعات مختلف الحديث في شتى الجوانب من كتب الحديث عند الشيعة الإمامية.
- دراسة الآثار والمرويات التي يعتمد عليها الشيعة كقواعد في مختلف الحديث.
- بيان منهج الشيخ الطوسي في مختلف الحديث نموذجاً كمؤسس فعلي لعلم مختلف

الحديث عند الشيعة الإمامية.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: فصل تمهيدي وثلاثة فصول تفصيلية.

الفصل التمهيدي: مقدمات في علم مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.

أولاً - أقسام الخبر عند الشيعة الإمامية.

ثانياً: تعريف مختلف الحديث.

ثالثاً - نشأة مختلف الحديث وتطوره عند الشيعة الإمامية.

رابعاً - الآثار الواردة في مختلف الحديث عند الشيعة الإمامية.

الفصل الأول: أسباب الاختلاف في الحديث عند الشيعة الإمامية.

المبحث الأول — أسباب الاختلاف الحقيقي.

المطلب الأول — النسخ

المطلب الثاني — الاختلاف بسبب الرواية الشاذة.

المبحث الثاني — أسباب الاختلاف المتعلقة بالرواية .

المطلب الأول — الاختلاف بسبب العموم والخصوص.

المطلب الثاني — الاختلاف بسبب المطلق والمقيد.

المطلب الثالث — الاختلاف بسبب أداء النقلة.

المبحث الثالث — أسباب الاختلاف المتعلقة بأمر خارجي.

المطلب الأول — النَّقْيَة.

المطلب الثاني — الاختلاف بسبب معارضة الكتاب.

المطلب الثالث — تغير الزمان.

المطلب الرابع — اختلاف الحديث بتغير المكان.

المطلب الخامس — اختلاف الحديث بسبب تغير الظروف والأحوال.

المبحث الرابع — أسباب الاختلاف المتعلقة بقرائن التكليف .

المطلب الأول — أسباب الاختلاف بسبب قرينة التخفيف.

المطلب الثاني: قرينة التخيير.

المطلب الثالث — قرينة النهي الإرشادي.

المطلب الرابع: الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية.

الفصل الثاني : القواعد المتبعة عند الشيعة الإمامية لدفع التعارض بين الأحاديث.

المبحث الأول — قاعدة الجمع العرفي.

المطلب الأول — تعريف الجمع العرفي.

المطلب الثاني — الجمع بين الحديثين المتعارضين.

المبحث الثاني — قاعدة الترجيح.

المطلب الأول — تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني — وجوه الترجيح.

المبحث الثالث — قاعدة التعادل.

المطلب الأول – تعريف التعادل لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني – حكم التعادل عند الشيعة الإمامية.

المطلب الثالث – نماذج تطبيقية في التعادل.

الفصل الثالث – نقد منهج الشيخ الطوسي في مختلف الحديث،

كتاب " الاستبصار " نموذجاً.

المبحث الأول – مقدمات حول كتاب "الاستبصار فيما اختلف من الأخبار"

لأبي جعفر الطوسي.

المطلب الأول: التعريف بالشيخ الطوسي.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.

المبحث الثاني – منهج الشيخ الطوسي في إعمال قواعد التعارض

والاختلاف من خلال كتابه " الاستبصار "

المطلب الأول – أسباب الاختلاف عند الشيخ الطوسي، من خلال كتابه " الاستبصار "

المطلب الثاني – منهجه العام في مختلف الحديث.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية في قواعد دفع التعارض بين الأحاديث من خلال كتاب

"الاستبصار".

المطلب الأول – نماذج تطبيقية على قاعدة الجمع.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية على قاعدة الترجيح بين الأحاديث.

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي على قاعدة التعادل.

الخاتمة؛ وفيها عرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

قائمة المراجع.

والحمد لله أولاً وآخراً.

عملي في الدراسة:

اعتمد الباحث جملة من الأمور جعلتها منهجاً له في هذه الأطروحة، أهمها:

١ – التركيز على دراسة المتن، على اعتبار أن الأسانيد المذكورة في كتب الشيعة مقبولة

عندهم، خصوصاً إذا وثق راوي الحديث من الأئمة الثلاثة عندهم، وهم: (الكليني، والطوسي،

والصدوق القمي)، مع التعرض لتخريج الأحاديث من علماء الشيعة أنفسهم، وأهمهم المجلسي،

في كتابيه ملاذ الأخيار، ومرآة العقول.

فهرس المصطلحات

المصطلح	التعريف	رقم الصفحة
الأحاد	هو ما لم يبلغ حد التواتر سواءً قلت رواته أو كثرت.	12
الإرْتِمَاسُ	الإِنْغَمَاسُ.	134
الباز	ضرب من الصقور يستخدم في الصَّيْد.	76
التعادل	التعادل هو تساوى الأدلة في المزايا.	157
الترجيح	تقديم إحدى الأمارتين على الأخرى في العمل، لمزية لها عليها بوجه من الوجوه.	121
التَّقْيَّة	هي كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا.	33
الجمع التبرعي	وهو الجمع بين مدلولات الأدلة المتعارضة بنحو لا يتناسب مع الضوابط المقررة عند العرف.	178
الجمع العرفي	الجمع بين مدلولات الأدلة المتعارضة بنحو التعارض البدوي - الابتدائي - ، على أن يكون ذلك الجمع متناسباً مع الضوابط المقررة عند أهل المحاور.	96
الحكم القانوني	هو الحكم الذي ينصب على قضية كلية.	34
الحكم الولائي	هو الحكم الذي ينصب على قضية خارجية.	34
الحديث	هو ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الإمامي، عن مثله في جميع الطبقات، حيث تكون متعددة.	15
الحسن	ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتداً به غير معارض بذم من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه، أو في بعضها.	13
الدَّافَة	القوم يسرون جماعة سيرا ليس بالشديد ويقال: هم قوم يدفون دفيفاً.	82
الركبة	بالفتح وتشديد الياء : البئر ، والجمع ركايا كعطية وعطايا.	126
الزبديّة	هم القائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين ويجعلون الإمامة - من بعده - إلى من اجتمعت فيه الشروط الخمسة وهي: أ - أن يكون من ولد علي وفاطمة سواء كان من ولد الحسن أم الحسين . ب - أن يكون عالماً محيطاً بالشرعية الإسلامية . ج - أن يكون زاهدا ورعاً. د - أن يكون شجاعاً قوى النفس. هـ - أن ينهض ويدعو للدين بالسيف	127
الشاذ	ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الأكثر.	14
الشهرة	أن تكون الرواية مما اتفق الكل على روايته أو تدوينه.	26
الصحيح	هو ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الإمامي، عن مثله في جميع الطبقات، حيث تكون متعددة.	13
الضعيف	كل ما اشتمل طريقه على مجروح بالفسق، ونحوه، أو مجهول الحال	14

طوس	هي مدينة تاريخية أثرية بإيران تسمى اليوم بمشهد الرضا. كانت من كبرى مدن خراسان القديمة حتى هجوم المغول وهدمهم لها.	170
العام	هو المستغرق لجميع ما يصلح له إذا أفاد في الكل فائدة واحدة.	100
العاملة من البقر	جَمْعُ عامِلَةٍ، وَهِيَ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا وَيُحْرَثُ وَتُسَنَّعَلُ فِي الْأَشْغَالِ، وَهَذَا الْحُكْمُ مُطَرَّدٌ فِي الْإِبِلِ.	90
بنو العلات	إِذَا كَانَتْ أَمَاتُهُمَا شَتَّى وَالْأَبُ وَاحِدٌ.	191
ليلة الحسبة	بالفتح الَّتِي بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُحْصَبًا لِاجْتِمَاعِ الْحَصْبَاءِ فِيهِ.	184
ابن اللبون	شَاةٌ لَبُونٌ، أَيْ: ذَاتُ لَبْنٍ. وَاللَّبُونُ: النَّوْقُ. وَابْنُ اللَّبُونِ: الْحَوَارُ الَّذِي اسْتَكْمَلَ سَنَتَيْنِ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ.	89
المبين	هو ما اتضحت دلالاته وظهرت.	116
المتجرمة	المجرمة والمذنبه أي أنت أذنبت على الدنيا وأجرت إليها ؟ أم هي المذنبه اليك الظالمة عليك.	83
المتشابه	هو اللفظ الذي يخفى معناه، ولا سبيل لأن تدركه عقول العلماء، كما أنه لم يوجد ما يفسره تفسيراً قاطعاً أو ضنياً، من الكتاب أو السنة.	14
المتواتر	خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بصدقه.	11
المجمل	هو اللفظ الموضوع الذي لم يتضح معناه الذي من شأنه أن يقصد به	116
المحكم	هو اللفظ، الذي ظهرت دلالاته على معناه، ولم يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً، ولا نسخاً في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا بعد وفاته.	131
ابن المخاض	سمي ابن مَخَاضٍ لِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ عَنْ أُمِّهِ وَلَحِقَتْ أُمُّهُ بِالْمَخَاضِ وَهِيَ الْحَوَامِلُ فَهِيَ مِنَ الْمَخَاضِ وَإِنْ لَمْ تَكُن حَامِلاً. فَلَا يَزَالُ ابْنُ مَخَاضٍ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ كُلَّهَا.	89
مختلف الحديث	الحديث الذي يخالف الأدلة الشرعية أو العقلية أو الحسية أو الأئمة المعصومين.	18
المسلك الإخباري	وهو الاتجاه الذي يعتمد على الأخبار مصدراً للأحكام الشرعية العلمية والعملية، ولا يعتمد الاجتهاد والأساليب العقلية فيه.	24
المسلك الأصولي	وهو الاتجاه الذي اعتمد على الحجة العقلية، لا على الروايات والأحاديث.	24
المطلق	اللفظ الدال على الحقيقة، من حيث هي من غير أن يكون فيه دلالة، على شيء من القيود.	109
المقيد	فهو ما أخرج من شياع، مثل رقبة مؤمنة، فإنها وإن كانت شائعة بين الرقيات المؤمنات لكنها أخرجت من الشياع بوجه ما.	109
المقبولة	التي قبلها العلماء بأن رواها صفوان بن يحيى الذي هو من أصحاب الإجماع، أي الذين أجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنهم: كما رواها المشايخ الثلاثة - الكليني والطوسي، والصدوق - في كتبهم.	24
الموثق	هو ما اتصل سنده إلى المعصوم، بمن نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.	14

36	كل دليل شرعي يدل على زوال مثل الحكم الثابت بالنص الأول في المستقبل، على وجه لولاه لكان ثابتاً بالنص الأول مع تراخيه عنه.	النسخ
125	الواقفون على الإمام الكاظم - الإمام السابع عند الشيعة الاثنا عشرية - والقائلون: إنه حي يرزق، وإنه هو القائم من آل محمد، وأن غيبته كغيبه موسى بن عمران عن قومه، ويلزم من ذلك عدم انتقال الإمامة إلى ولده الإمام الرضا.	الواقفة
28	النيابة العامة للفقهاء الجامع للشرائط عن الإمام المعصوم في زمان الغيبة لقيادة الأمة الإسلامية وتدبير شؤونها في جميع ما كان للمعصوم عليه ولاية في غير مختصاته وبشرط وجود المصلحة.	ولاية الفقيه